تسهيل الاستثمار

إن المناقشات الخاصة بموضوعات التجارة والاستثمار في منظمة التجارة العالمية تتم من خلال ثلاثة محاور وهي: مجموعة العمل المعنية بدراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار والتي تأسست في 1996، واتفاق الإجراءات ذات الصلة بالاستثمار في مجال السلع TRIMS والمرفق به القائمة الايضاحية الخاصة بالمخالفات لبنود واحكام هذا الاتفاق، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) حيث أن الاستثمار الأجنبي هو شكل من أشكال توريد الخدمة.

يتم في المنظمة مناقشة موضوعات جديدة بعيدة عن أجندة الدوحة المتعثرة وذلك بهدف التوصل إلى شيء ملموس على الساحة الدولية، ومن ضمن هذه الموضوعات مناقشات تهدف إلى تسهيل الاستثمار وذلك على غرار اتفاق تسهيل التجارة، حيث تتبنى عدد من الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية تعزيز المناقشات الفنية لموضوع تسهيل الاستثمار بهدف التوصل إلى قواعد متعددة الأطراف في هذا الشأن، مثل مجموعة أصدقاء تسهيل الاستثمار من أجل التنمية والتي تم إنشائها في مارس 2017 وتضم كل من الصين والبرازيل وباكستان ونيجيريا وكولومبيا وهونج كونج، وكذا مجموعة الـ MIKTA (المكسيك، واندونيسيا، كوريا الجنوبية، وتركيا، وأستراليا)، هذا بالإضافة إلى عدد من المقترحات التي تم تقديمها إلى المجلس العام للمنظمة ليتم مناقشتها.

وفي نهاية المؤتمر الوزاري الحادي عشر الذي تم عقده في بونيس أيرس – الأرجنتين في الفترة من 10-13 ديسمبر 2017، قامت الدول التالية بالتوقيع على بيان وزاري مشترك بشأن تسهيل الاستثمار والذي يهدف إلى التوصل لإطار متعدد الأطراف خاص بتسهيل الاستثمار:

الأرجنتين – استراليا – بنين – البرازيل – جواتيمالا – غينيا- هندوراس- كمبوديا- كندا- شيلي- الصين- كولومبيا- كوستاريكا- السلفادور- الاتحاد الأوروبي- هونج كونج- اليابان- كازخستان- كوريا- الكويت- ليبيريا- ماليزيا- المكسيك- مولدوفا- ماينمار- نيوزيلاندا- نيكاراجوا- نيجريا- باكستان- بنما- باراجواي- قطر- روسيا الاتحادية- سنغافورة- سويسرا- طاجكستان- توجو- أورجواي- جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية- قير غستان- جمهورية الجبل الأسود- توجو- ماكاو.

وجدير بالذكر أن هناك عدد من الدول النامية وعلى رأسها الهند ترفض مناقشة هذا الموضوع في إطار منظمة التجارة العالمية حيث انه خارج الولاية التفاوضية، كما انه يناقش في العديد من المنظمات الدولية مثل الانكتاد والـOECD ، ولا مجال لفتح هذا الموضوع والبعد عن موضوعات اجنده الدوحة التنموية خاصة وان موضوعات الاستثمار تناقش بالفعل في اللجان المختصة بها كما هو موضح أعلاه.

ويتم حالياً التركيز في المناقشات الدائرة على تعزيز تسهيل الاستثمار والمتعلق مفهومه بصفة رئيسية بتوفير الإطار الإجرائي والتنظيمي الذي يتمتع بالشفافية والكفاءة والتوقع للمستثمر مما يقلل أو يزيل العوائق التي تواجه المستثمر في البلد المضيفة، ولا يتضمن هذا المفهوم تشجيع الاستثمار الذي يتم من خلال الحوافز والضمانات، وقد قامت مجموعة الحوار غير الرسمي لتسهيل الاستثمار بإعداد قائمة مرجعية للموضوعات التي تم تناولها في اجتماعات الحوار غير الرسمي لتسهيل الاستثمار والمتضمنة ما يلي:

1. **<u>تحقيق وتعزيز الشفافية</u> والمتضمن إتاحة جميع القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار للجمهور، بما في ذلك من خلال الوسائل الالكترونية، وإنشاء نقطة اتصال أو أكثر للرد على الاستفسارات بشأن سياسات الاستثمار، والإخطار المنتظم بأي قوانين ولوائح جديدة تتعلق بالاستثمار، أو أي تغييرات جوهرية على القوانين القائمة.**
2. **<u>تحسين كفاءة الإجراءات الإدارية</u> المتعلقة بالاستثمار والخاصة بتسريع وتبسيط الإجراءات والمتطلبات ذات الصلة بالاستثمار، وتحديد الإطار الزمني المعقول لفحص طلبات الاستثمار، وكذا نظام الشباك الإلكتروني الواحد.**
3. **العناصر الخاصة بتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات وتبادل الخبرات فيما يخص الدراسات ذات الصلة بتسهيل الاستثمار وكذا العلاقة مع أصحاب المصالح المعنيين ومنع المنازعات.**
4. **موضوعات أخرى ومنها الاخذ في الاعتبار التحديات التي تواجه الدول النامية والاقل نمواً من خلال تقديم المزيد من المساعدات الفنية وبناء القدرات لتحسين الكفاءة والقدرة التنافسية وضمان المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً.**